شبكة المعلومات الجامعية

بسم اللّه الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم باللّه العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

إطار مقترح لتفعيل دور التشريعات والقوانين والوعي المجتمعي في مجال الحماية القانونية للبيئة المائية

رسالة مقدمة من الطالب

زكريا محمود فتح الله غازي

ليسانس حقوق ــ كلية الحقوق ــ جامعة طنطا ــ ٢٠٠٩

ماجستير في القانون ــ كلية الحقوق ــ جامعة طنطا ــ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠٢١

صفحة الموافقة علي الرسالة

إطار مقترح لتفعيل دور التشريعات والقوانين والوعي المجتمعي في مجال الحماية القانونية للبيئة المائية

رسالة مقدمة من الطالب

زكريا محمود فتح الله غازي

ليسانس حقوق ــ كلية الحقوق ــ جامعة طنطا ــ ٢٠٠٩

ماجستير في القانون ــ كلية الحقوق ــ جامعة طنطا ــ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني ـ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/أحمد فوزي يوسف دياب

أستاذ الموارد المائية

مركز بحوث الصحراء

٣ – ا.د/محمد محي الدين إبراهيم سليم

أستاذ القانون المدني ـ كلية الحقوق

جامعة السادات

٤ – ا.د/محمد عبد الهادي شديد الصيري

أستاذ بقسم المياه

مركز بحوث الصحراء

٢٠٢١

إطار مقترح لتفعيل دور التشريعات والقوانين والوعي المجتمعي في مجال الحماية القانونية للبيئة المائية

رسالة مقدمة من الطالب

زكريا محمود فتح الله غازي

ليسانس حقوق ــ كلية الحقوق ــ جامعة طنطا ــ ٢٠٠٩

ماجستير في القانون ــ كلية الحقوق ــ جامعة طنطا ــ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١- ا.د/فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني ـ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٢- ا.د/أحمد فوزي يوسف دياب

أستاذ الموارد المائية بقسم المياه

مركز بحوث الصحراء

٣- ا.د/الفرحاتي السيد محمود الفرحاتي

أستاذ علم النفس التربوي

المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠٢١

موافقة مجلس المعهد / /٢٠٢١ موافقة الجامعة / /٢٠٢١

٢٠٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)

سوره البقرة آية:٦٠

لإهداء

الي روح والدي طيب اللّه ثراه واسكنه فسيح جناته

الي أمي الغالية الكريمة حبا وعرفاناً

الي زوجتي وأبنائي تقديراً وإعتزازاً

الى إخواتي وأخواتي رموز الحب والوفاء

شكر وتقدير

إن الحمد لله نحمده سبحانه وتعالي حمداً كثيراً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ، الذي خلق وهدي ، وسدد الخطي، وشرح الصدر، ويسر الأمر ، فخرج هذا العمل بعونه وتوفيقه ، نحمده حمداً كثيراً في المبتديء والمنتهي ، فإليه يعود الفضل كله ، والصلاة والسلام علي معلم الأمه وقائدها أشرف المرسلين سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم ، الذي بعث في الأميين رسولاً يهديهم إلي سبيل الرشاد والنور . وبعد وعملاً بقول نبينا محمد (ص) لا يشكر الله من لا يشكر الناس ، وإعترافاً بذوي الفضل علي ، فأنني أتوجه بأسمي آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل لكل من قدم لي العون والمساهمة ولو بالقليل، وإلي كل من دعا لي بالتوفيق وسداد الخطي في سبيل إتمام هذا العمل . يطيب لي أن أسجل أسمي معاني التقدير والوفاء وأتقدم بوافر شكري وعظيم أمتناني وعمق تقديري إلي أستاذي الكبير ، العالم الفاضل سعادة **الأستاذ الدكتور / فيصل ذكي عبد الواحد –** أستاذ القانون المدني كلية الحقوق جامعة عين شمس الذي أعطي بلا حدود وأهدي بلا حساب ، والذي كان بعلمه وتوجيهاته نموذجاً للمشرف المخلص والمربي الفاضل الأمين ، فقد منح لهذا البحث كثيراً من وقته الثمين، وعلمه الوافر، وأستاذيته الرائدة وتوجيهاته السديدة كما أنني افدت من خلقه الرفيع، وتواضعه الجم ، وحلمه الواسع ، ونظره الثاقب ، مما ذلل كثيراً من صعبات هذا البحث ، ولقد كان لتشجيعي وحثه لي وحرصه علي أفادتي أبلغ الأثر في نفسي، فله الدعاء بدوام الصحة والعافية، وأمد الله في عمره ، ليقدم المزيد من المشاركات العلمية التي يحتاجها الكثير من طلابه ، وجزاه الله عني خير ما يجزي المتقين الأبرار ، فشكراً أستاذي الفاضل علي عطائكم الدائم ، وحفظكم الله من كل سوء . كما يسعدني أن أرفع أيات الشكر والامتنان والتقدير إلي **أستاذي الجليل الدكتور / أحمد فوزي دياب –** أستاذ الموارد المائية بمركز بحوث الصحراء أذ أشكر ما قدمه لي من علم نافع، وتوجيه سديد، وعون صادق ، أشكر بشاشة الوجه ، وطلاقة اللسان ، الخلق الرفيع ، والادب الجم ، الذي لم يبخل عليا بجهد أو وقت ونصح ، او أفكار كان لها بالغ الأثر في إتمام هذا العمل وخروجه إلي حيز النور، أسال الله له دوام الترقي والتقدم ، وأن يظل دوماً فياضاً لطلابه ، جزاكم الله عني خير الجزاء ، أسجل أسمي معاني أذ أسجل شكري وتقديري وعظيم أمتناني إلي سعادة **الدكتور / الفرحاتي السيد الفرحاتي** – أستاذ علم النفس التربوي علي تفضله بالمشاركة في الأشراف علي الرسالة ، وتشجيعه المستمر للطالب وعلي ما بذله من جهد كبير وعون صادق وتوجيهات سديدة كان لها أثر فعال في تخطي الطالب العديد من العقابات ، فكم كان كريماً في عطائه ، الحمد لله الذي منَ عليَ به ، سائل أياه أن يمنحه الصحة والعافية وأن يجزيه عني خير الجزاء . كما أنه من دواعي سروري أن أتوجه بخالص الأمتنان والشكر والتقدير إلي وافري العلم والأحترام إلي أساتذتي الموقرين أعضاء لجنة الحكم والمناقشة ، أذ أتوجه بجزيل الشكر إلي **الأستاذ الدكتور / محمد محي الدين إبراهيم سليم** – أستاذ القانون المدني كلية الحقوق جامعة السادات،

وكذلك **الاستاذ الدكتور/ محمد عبد الهادي شديد الصبري** أستاذ بقسم المياه مركز بحوث الصحراء ، حيث أشكر لسيادتهما تفضلهما بقبول مناقشة البحث، رغم ضيق الوقت، وكثرة المشاغل ، ولجهدهم المبذول في الإطلاع وتقديم التوجيه ، والنصح والأرشاد، وتكبدهم عناء السفر، أسال الله أن يزيدهم من فضله رفعة ،وعلماً ، وتواضعاً وأن يجعلهما دوماً لمحراب العلم أماماً جزاكما الله علي خير الجزاء، كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر و**التقدير للاستاذ الدكتور/ عفيفي علي عفيفي** استاذ الاقتصاد الزراعي معهد بحوث الاقتصاد الزراعي بمركز البحوث الزراعية لما قام به من جهد مشكور بمساعدة الباحث في اتمام الجزء الاحصائي بالدراسة الميدانية والوصول الي عدد كبير من من أفراد مجتمع البحث ممن تنطبق عليهم شروط الدراسة لاستيفاء استمارات الاستبيان، خالص تحياتي وتقديري وجزاة الله خير الجزاء. وكلمة شكر وباقة حب دائمة أرسلها إلي أمي الغالية سبب وجودي في هذه الحياة، ومن منحتني طاقة الحب والعطاء ، فهي مصدر تشجيعي، والباعث الدائم لي للحياة والأمل ، والتي ليس لقدرها كلمات شكر تكتب ، ولا أبيات شعر تنظم، فمهما شكرت وأمتنيت لم ولن أوفيك قدرك ، أطال الله بقاءك، فهي من تحملتني ودعمتني وساندتني حتي أكون ما عليه الأن ، فجزاكي الله عني خير الجزاء . وأصدق دعاء بالرحمة والمغفرة إلي والدي العزيز، وروح أبي الغالي اللذي وإن غاب عني بأجسده إلا أن روحه إلي العلا تدفعني. والي رفقة الصفوة التي صاحبتني في مسيرتي العلمية مضحية بالكثير من وقتها وراحتها، أسجل أسمي معاني التقدير والوفاء إلي زوجتي الغالية الأستاذة / إيمان حلمي العالم ، فلا شكر يوفيه ما فعلتيه من أجلي، فجزاكي الله عني الخير كله ، وأولادي الحبايب ، وقد تحمل الكثير من العناء والتقصير، فإليكم جميعاً شكر ووفاء ودعاء موصول متجدد في كل صلاة . كما أوجه إمتناني وشكري إلي أخوتي الأعزاء لما بذلوه من جهد ورعاية طوال مراحل الدراسة فجزاهم الله عني جميعاً خير الجزاء. والشكر موصول إلي جميع زملائي أحبائي، أخوتي، ورفقاء دربي، وجميع أهلي، وأقاربي ، وكل من قدم لي الدعم والمساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز هذا البحث . وختاماً أسال الله سبحانه وتعالي التوفيق والسداد والتيسير المستمر بطلب العلم والأنتفاع به وأن يرزقني العلم النافع ، والعمل الصالح ، وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهي الكريم ، انه علي ذلك قدير وبالاجابة جدير وأن أكون قد وفقت في تقديمي وأن يتقبل إعتذاري في حالة تقصيري ، وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين .

ونختم بقوله تعالي: " وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين " .

الباحث

زكريا محمود غازي

المستخلص

استهدفت الرسالة تقديم إطار مقترح لتفعيل دور التشريعات والقوانين والوعي المجتمعي في مجال الحماية القانونية للبيئة المائية، التعرف علي أساليب الحماية القانونية للبيئة المائية في مصر، وعلي أنواع التلوث المائي المختلفة ومصادرها ، والآثار المترتبة علي البيئة الناجمة عن التلوث المائي في مصر، وتفعيل دور التشريعات والقوانين في مجال الحماية القانونية للبيئة المائية، ورفع الوعي المجتمعي والأفراد تجاه التلوث المائي من أجل الحد منه. **ويمثل مجتمع الدراسة: البيئة المائية المصرية (البحار– الانهار – البحيرات – نهر النيل).**

تعتمد الدراسة علي استخدام المنهج التحليلي الذي يظهر من خلال تحليل النصوص القانونية المنظمة للآليات المتخذة من قبل المشرع المصري في مجال الحماية القانونية والإدارية للبيئة ، فضلا عن الاستعانة بالمنهج الوصفي والذي يتجلى بصورة واضحة من خلال الإطار الهيكلي لحماية البيئة ، إضافة إلى ذلك نجد المنهج التاريخي. وتم اختيار عينة قوامها (٤١٥) من المتخصصين في مجال التشريعات والخبراء المعنيين بمشكلة الدراسة وتشير نتائج الدراسة الي : تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين تعدد أساليب الحماية القانونية وتقليل تلوث البيئة المائية في مصر. كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة باختلاف مصادر التلوث وأنواع التلوث المائي المختلفة باختلاف البيئة المائية. وكذلك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآثار المترتبة علي البيئة الناجمة عن التلوث المائي باختلاف البيئة المائية في مصر، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمراض والاثار المترتبة عن التلوث المائي وفقا لمصادر التلوث المختلفة علي الانسان والبحار والبيئة والانهار. وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثار التلوث المائي علي الأفراد باختلاف البيئة المائية في مصر. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر التشريعات والقوانين وتفعيل حماية البيئة المائية في مصر . وتوصي الدراسة بالعديد من التوصيات في جميع المجالات بهدف التغلب علي القصور في الوعى البيئي لدى المواطنين، حيث أصبح الترشيد والتوعية البيئية إحدى المجالات الهامة ، وتفعيل وتطوير التشريعات في مجال البيئة القانونية .

الكلمات المفتاحية: البيئة القانونية– البيئة المائية – تشريعات البيئة القانونية والمائية– حماية البيئة المائية.

الملخص

يعتبر التلوث البيئي من أهم موضوعات الساعة وأخطرها لعلاقته المباشرة بالإنسان ووجوده، فالبشرية اليوم تسعى لخلق كل ما يسعد الإنسان ويحقق رفاهيته. ولقد انتبه علماء البشرية في السنوات الأخيرة إلى مخاطر تلوث البيئة وضرورة حمايتها وتحسينها، وذلك بعد أن تفاقمت المخاطر الناجمة عن ملوثات البيئة بحيث أصبحت تنذر البشرية والكرة الأرضية التي نعيش عليها بأفدح الكوارث البيئية التي لا نعرف مداها وأثارها. ومع تنوع وتعدد المشكلات البيئية تتنوع وتتعدد الإجراءات التي تتخذ لحماية البيئة وتبذل الجهود على المستويات كافة للاتفاق على أساليب لحماية البيئة وصيانتها وإيقاف التدهور الحاصل في الأنظمة البيئية والعمل على تحسينها وتطويرها. فبذلت الجهود على المستويات الدولية والوطنية للتصدي لمشكلات البيئة وعقدت المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية لدراسة مشكلات البيئة. برزت مشكلة التلوث البيئي بوضوح مع مجيء الثورة الصناعية ، ويؤثر تلوث الماء تأثيراً كبيراً في حياة الفرد والأسرة والمجتمع، فالمياه مطلب حيوي للإنسان وسائر الكائنات الحية، فالماء قد يكون سبباً رئيسياً في إنهاء الحياة على الأرض إذا كان ملوثاً

أولا : مشكلة الدراسة

ازدياد تلوث البيئة المائية في مصر نتيجة غياب الوعي البيئي والمؤسسي ولدي العديد من أفراد المجتمع ، ويرجع التلوث الي العديد من مصادر التلوث منها التلوث الطبيعي والتلوث الكيميائي والتلوث بمياه الصرف الصحي والتلوث نتيجة المخلفات الزراعية وتلوث المياه بالصرف الزراعي والمخصبات الزراعية والتلوث بمشتقات البترول. التلوث المائي : من أهم الأضرار الصحية تلوث الماء بمخلفات الصرف الصحي التي تحمل العديد من المسببات المرضية مثل بعض الأنواع البكترية والفطرية والفيروسية .ويؤدي تلوث الماء إلى حدوث تسمم للكائنات البحرية ، كما يتحول جزء من النفط إلى كرات صغيرة تُلتهم بواسطة الأسماك مما يؤثر بشكل مباشر على السلسلة الغذائية، كما يؤدي تلوث الماء بالكائنات الحية الدقيقة إلى حدوث العديد من الأمراض مثل حمى التيفوئيد وفيروس شلل الأطفال ، وكذلك الطفيليات ، يمثل تدهور جودة المياه قضية رئيسية في مصر كما أنها تهدد صحة الإنسان والتنمية الاقتصادية والازدهار الاجتماعي ، ولا تؤثر المياه الملوثة فقط على صحة الإنسان مباشرةً عند استهلاكها. وإن ارتفاع مستوى الملوثات في مياه الري يزيد من تركيز هذه الملوثات في التربة وبالتالي في الفواكه والخضروات، وتختلف حدة مشكلة التلوث بين مختلف المسطحات المائية اعتماداً على: التدفق، وأنماط الاستخدام، والكثافة السكانية، وحجم التصنيع، وتوافر أنظمة الصرف الصحي بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية .ويعدّ تصريف المياه العادمة الصناعية والمنزلية غير المعالجة أو المعالجة جزئياً، وتسرّب المبيدات الحشرية ومخلفات الأسمدة، والتخلص من النفايات الصلبة والملاحة، مصادر محتملة للتلوث .

وفى مجال المياه العذبة يتعرض نهر النيل وفروعه للتلوث بالمخلفات الصناعية ومخلفات المجارى الخاصة ببعض القرى التي تلقى بمخلفات في الترع بالإضافة الى قيام بعض المصانع الموجودة على جانبي النيل بالتخلص من مخلفاتها الصناعية بإلقائها فى النيل مباشرة وذلك على الرغم من وجود التشريعات التي تمنع عملية الصرف فى نهر النيل وفروعه والأخوار. كما أوضحت بعض الدراسات الميدانية سبب النفوق الجماعي والفجائي المتكرر لأسماك منطقة دمياط إلى شدة انخفاض الأوكسجين الذائب في الماء، وارتفاع تركيزات النترات والفوسفات والحديد، مع تراكم العناصر الثقيلة مثل الحديد والزنك والرصاص والنيكل والنحاس فى عضلات الأسماك نتيجة الصرف في فرع دمياط.

تساؤلات الدراسة:

١- ما أساليب الحماية القانونية للبيئة المائية في مصر؟

٢- ما أنواع التلوث المائي المختلفة ومصادرها ؟

٣- ما الاثار المترتبة علي البيئة الناجمة عن التلوث المائي في مصر؟

٤- ما أثار التلوث المائي علي الافراد في مصر؟

٥- ما الامراض والاثار المترتبة عن التلوث المائي وفقا لمصادر التلوث المختلفة علي الانسان والبحار والبيئة والانهار؟

٦- ما أثر التشريعات والقوانين الحالية علي حماية البيئة المائية في مصر؟ .

ثانياً: أهمية الدراسة

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين هما الجانب العلمي والجانب العملي والتطبيقي كما يلي:

الأهمية العلمية:

١. تكمُن الأهمية العلمية للدراسة في أنها تتعرض إلى مشكلة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري وهي الحماية القانونية للبيئة المائية في مصر من أثار التلوث.
٢. ندرة الدراسات والبحوث العلمية الخاصة بموضوع الدراسة علي الرغم من أهميتة القصوي لمصر .
٣. الاهتمام بقياس ومعرفة أثار التلوث في البيئة المائية المختلفة والتوصل الي أهم العوامل المسببة لذلك وفقا لكل أثر علي البحار والانهار والبحيرات والافراد.

٤. وضع رؤية تقيمية للقوانين السارية وأقتراح بعض التشريعات التي تحافظ علي البيئة المائية المصرية.

الأهمية التطبيقية:

١- تعتبر نتائج الدراسة وتوصياتها مساهمة فكرية وبحثية تُضاف للباحثين في مجال قياس الحماية القانونية للبيئة المائية في مصر من أثار التلوث.

٢- ندرة الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع الحماية القانونية للبيئة المائية في مصر من أثار التلوث

ثالثا: أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الي تحقيق هدفا رئيسيا وهو الحماية القانونية للبيئة المائية في مصر من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

١- التعرف علي أساليب الحماية القانونية للبيئة المائية في مصر

٢- التعرف علي أنواع التلوث المائي المختلفة ومصادرها

٣- التعرف علي الاثار المترتبة علي البيئة الناجمة عن التلوث المائي في مصر

٤- التعرف علي الامراض والاثار المترتبة عن التلوث المائي وفقا لمصادر التلوث المختلفة علي الانسان والبحار والبيئة والانهار .

٥- التعرف علي أثار التلوث المائي علي الافراد في مصر

٦- التعرف علي أثر ودور التشريعات والقوانين علي حماية البيئة المائية في مصر.

٧- تفعيل دور التشريعات والقوانين في مجال الحماية القانونية للبيئة المائية ورفع الوعي المجتمعي والافراد تجاه التلوث المائي من أجل الحد منه.

رابعا – فروض الدراسة:

١- توجد علاقة ذات دلالة أحصائية موجبة بين تعدد أساليب الحماية القانونية وتقليل تلوث البيئة المائية في مصر.

٢- توجد علاقة ذات دلالة أحصائية موجبة باختلاف مصادر التلوث وأنواع التلوث المائي المختلفة باختلاف البيئة المائية.

٣- توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين الاثار المترتبة علي البيئة الناجمة عن التلوث المائي باختلاف البيئة المائية في مصر

٤- توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين الامراض والاثار المترتبة عن التلوث المائي وفقا لمصادر التلوث المختلفة علي الانسان والبحار والبيئة والانهار.

٥- توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين أثار التلوث المائي علي الافراد باختلاف البيئة المائية في مصر.

٦- توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين أثر التشريعات والقوانين وتفعيل حماية البيئة المائية في مصر؟ .

خامسا: مجتمع الدراسة: البيئة المائية المصرية (البحار- الانهار – البحيرات – نهر النيل).

منهج وادوات الدراسة :

تعتمد الدراسة بالأساس علي استخدام المنهج التحليلي والذي يظهر من خلال تحليل النصوص القانونية المنظمة للآليات المتخذة من قبل المشرع المصري في مجال الحماية القانونية والإدارية للبيئة ، فضلا عن الاستعانة بالمنهج الوصفي والذي يتجلى بصورة واضحة من خلال الإطار الهيكلي لحماية البيئة ، إضافة إلى ذلك نجد المنهج التاريخي.

نتائج الدراسة الميدانية

إطار مقترح لتفعيل دور التشريعات والقوانين والوعي المجتمعي في مجال الحماية القانونية للبيئة المائية

ويتضمن النقاط التالية:-

<u>أسباب القصور فى تطبيق قوانين حمايه الموارد المائيه يرجع الى عده أسباب منها :</u>

١) تضارب الإختصاصات بين الوزارات المعنيه ..

- إختصت وزاره الزراعه بمشكله إستغلال مياه الرى والصرف الزراعى المياه الجوفيه .
- إختصت وزاره الصحه بنوعيه هذه المصادر وهى مصادر الرى والصرف والشرب وتتابع الأثر الصحى على الأنسان.
- وزاره الصناعه تتابع كيفيه التخلص منها.

فلا يمكن تصور الإنسان أن مشكله تلوث المياه يصدر بها قوانين وتشريعات صادره من وزاره الصحه والإسكان والزراعه والصناعه – كل يتابع من وجهه نظره.

٢) أن وزارات الحكومه المعنيه لم تلتزم بالقانون.

- وزاره الصناعة تلقى بمياه الصرف الصناعى فى مياه الصرف الصحى والأخيره الى المسطحات المائيه والمصارف دون معالجه أو مراقبه مشدده بما لا يتحقق مع المعايير والمواصفات الوارده بالقانون
- ووزاره الزراعه لم تلتزم بما جاء فى القانون بشأن المبيدات الكيماويه والأسمده المعدنيه والمخصبات الزراعيه المستورده بسبب الإهمال فى الرقابه والتنفيذ.